(يوليو) ١٩٨٠، وأصبحت المدينة، بموجبه، عاصمة دولة اسرائيل[١].

وقد تمثّلت الاجراءات المهدة للضمّ الرسمي للمدينة في ما يلي:

○ اصدار الكنيست الاسرائيلي قانون يقضي بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨، وبموجبه يسري قانون الدولة وقضاؤها وادارتها على كل مساحة من «أرض ـ اسرائيل» حدّدتها الحكومة في مرسوم، وذلك بتاريخ ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

○ اصدار سكرتير الحكومة الاسرائيلية أمر القانون والنظام الرقم ١ لسنة ١٩٦٧، والذي أعلن فيه ان مساحة اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق والمتضمّن للمنطقة التنظيمية لمدينة القدس خاضعة لمرسوم قانون وادارة الدولة الاسرائيلية.

○ اصدار وزير الداخلية الاسرائيلية قراراً بتوسيع منطقة بلدية القدس، لتشمل منطقة القدس العربية، واليهودية، في ١٩٦٧/٦/٢٨[٢]. وترتب على هذا الغاء بلدية القدس العربية، والحاق موظفيها ببلدية القدس الاسرائيلية، والغاء القوانين الاردنية المعمول بها سابقاً في القدس، وقطع الصلة بين القدس وباقي اجزاء الضفة الفلسطينية؛ اذ تقرّر الغاء المحاكم العربية فيها، ونقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله، وعدم الاعتراف بالصلات المشتركة بين القدس والضفة الفلسطينية في المجال النقابي، والديني، والجمعيات الخيرية، والصلات الاقتصادية[٣].

وترتب على قرار ضمّ القدس نتائج سيئة على المؤسسات والمرافق القائمة في القدس، وعلى سكانها، وعلى مستقبل الضفة الفلسطينية؛ اذ تمثّل القدس المفتاح الاستراتيجي لها، بحكم انها تفصل المنطقة الشمالية عن المنطقة الجنوبية، وتؤدي السيطرة على القدس الى اخضاع الضفة ، بتجارتها ومواصلاتها، والتسبّب في تعكير انسجام مجتمعها، وتمزيق وحدتها الادارية، والهيمنة على مداخل نهر الاردن. ويضاف الى ذلك ما كانت تمثّله كعاصمة للمنطقة، تتمركز فيها المحاكم العليا والمؤسسات الدينية والنقابية والادارية.

وإثر مصادقة الكنيست الاسرائيلي على القوانين والقرارات السابقة، أُجري اتصال بين رئيس بلدية القدس اليهودية، تيدي كوليك، وجهاز الحكم العسكري، وأخبرهم بضرورة اصدار قرار يقضي بحل المجلس البلدي العربي، لأن وجود مجلسين بلديين في القدس سيحدث اشكالاً قانونياً، خاصة وان الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على الغاء ذلك المجلس، وقرّرت ضمّ عدد من الاعضاء العرب الى مجلس البلدية اليهودي؛ كما قام الكنيست بتعديل قانون البلديات الاسرائيلية باضافة بند جديد يخوّل وزير الداخلية اصدار قرار يقضي بدمج ممثلين عن المناطق المضافة الى المجلس البلدي.

ولتنفيذ ذلك القرار، جمع الحكم العسكري خمسة من أعضاء مجلس بلدية القدس بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأبلغ اليهم قرار الحل، والذي جاء فيه: «باسم الجيش الاسرائيلي اتشرف بابلاغ روحي الخطيب وأعضاء المجلس البلدي حل مجلس بلدية القدس. ومن الآن فصاعداً يعتبر العاملون في البلدية، بجميع اقسامها المختلفة، والعاملون الاداريون والفنيون، عاملين مؤقتين في بلدية القدس العبرية، حتى يتمّ التصديق على تعيينهم من قبل البلدية في ضوء طلبات خطية يتقدمون بها. وباسم الجيش الاسرائيلي، أدعو العاملين في البلدية الى الاستمرار في تقديم الخدمات المطلوبة لتمكين السكان من مواصلة حياتهم العادية. وأشكر روحي الخطيب وأعضاء مجلس البلدية على خدماتهم التي قدّموها في الفترة الانتقالية منذ احتلال المدينة على يد الجيش الاسرائيلي وحتى اليوم»[٤].